CD/PV.463
7 July 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الثالثة والستين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد جاسكاران سنغا تيجا (الهند)

الرئيس (تحدث بالانكليزية) : اعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٦٣ ، والجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٨ .

وأود في البداية أن أعرب بالنيابة عنكم عن الترحيب الحار بالسفراء الجدد لاندونيسيا ، وبلغاريا ، وكينيا ، وبيرو ، سعادة السفراء ويسبر لويس ، وديميتار كوستوف ، وصمويل ى . رورو وازوفالدو دى ريفيرو ، واتمنى لهم النجاح في عملهم في المؤتمر . وأود أيضا أن أؤكد لهم تعاون وفد الهند .

وأود بوجه خاص أن أرحب بحضور المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف ، السيد يان مارتنسون ، هذا المؤتمر اليوم ، وهو الذي سعدت ، وشرفت ، بمعرفته لسنوات عديدة خلت .

وأود ، بالاضافة الى ذلك ، الاعراب عن أطيب التمنيات للسفير منصور احمد من باكستان ، وللسفير تين تون من بورما ، اللذين يتركاننا الى مهام جديدة . فكلا السفير احمد والسفير تين تون مثلا بلديهما ، باكستان وبورما ، تمثيلا مُشرفا وكفئا ، وأسهما مساهمة ضخمة في عمل المؤتمر . واني لعلى يقين من أن كلا منكم يقدر تقديرا كبيرا ، العلاقات الشخصية التي استطاع كلاهما أن يقيماها مع جميع أعضاء المؤتمر .

على أساس شخصي ، وحيث أن كلا السفيرين من بلدين يجاوران الهند ، أشعر شخصيا بالأسف لأن أرى كليهما يتركاننا . فمع السفير منصور احمد أقمت علاقة عمل وثيقة بشكل خاص ، سواء كعضو في اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح أو لان كلينا جاء من نفس الجزء من شبه القارة الذي نتحدث فيه بلغة من أقدم لغات شبه القارة ، فاستطعنا أن نتحادث فيما بيننا بكامل الثقة والصلة الشخصية الحميمة .

وعلى قائمة المتحدثين أمامي اليوم ممثلة السويد . وقبل أن اعطيها الكلمة ، أود الإدلاء ببيان بالاصالة عن نفسي .

أود أولا ، وأنا أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر تموز/يوليه ، أن أرحب بعودتكم الى غرفة المجلس بعد توقف دام شهرين . ويشرفني أن اتيحت لي فرصة رئاسة هذه الهيئة الجليلة . ومن الطبيعي تماما انني ، بهذه الصفة ، سأعتمد على تعاون ومساعدة كل وفد بغية انجاز المهام الملقاة على عاتقنا .

دعوني أعرب في البداية عن تقديري لممثل هنغاريا الموقر ، السفير دافيد مايستر ، على طريقته الفعالة في اضطلاعه بمهام الرئاسة خلال الاشهر الثلاثة الماضية . وسأبذل قصاراي في البناء على انجازات السفير مايستر ، وعلى انجازات سلفيه الموقرين السفير يواخيم فون شتولبناغل من جمهورية المانيا الاتحادية ، والسفير هرالد روزه من الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

واتطلع باغتباط الى العمل بشكل وثيق مع السفير كوماتينا الامين العام لمؤتمر نزع السلاح ، والممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة ، ومع زميله السفير بيراساتيغي ، ومع سائر الموظفين .

وحيث أن هذه الجلسة هي أولى جلسات شهر تموز/يوليه ، أود أن اغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببيان قصير .

اننا نقترب من العقد الاخير في هذا القرن - الذي كان أخطر حيز زمني في تاريخ الانسان . فالقرن العشرون أثرى حياة البشر بتقدم لم يسبق له مثيل في العلم والتكنولوجيا والصحة والتعليم ، ووسائل الاتصال . وعانى أيضا من كارثة حربين عالميتين . بل الاهم أنه خطا بنا الى العصر النووي بكل ما يحُف به من مخاطر التدمير ، وبكل امكانات استخداماته السلمية أيضا . لقد تكيفنا منذ أمد طويل مع موت الانسان فردا ، بيد اننا نجابه الآن الموت الجماعي الذاتي تنُزله البشرية بنفسها . ولا حل لهذه المعضلة الا بالنضوج ، والحكمة ، وبرؤية جديدة لعمل تعاوني .

لقد أظهرت التطورات العلمية والتكنولوجية حقيقة واحدة لا تقبل الجدل - هي ترابط طبيعة الحياة على هذا الكوكب . لم يتقلص العالم فقط الى قرية عالمية بل وازداد وضوح تعدد أبعاد طبيعة السلم والرخاء والامن . ينبغي قبول هذا الواقع . عندئذ فقط يمكننا التوصل الى تفكير جديد .

وفي الشهر الماضي اختتمت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وكان عقد هذه الدورة استجابة لتزايد الرغبة في وجوب عمل المزيد في مجال نزع السلاح المتعدد الاطراف منذ الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، لا سيما في ضوء تحسن العلاقات بين الشرق والغرب . ولا ريب أننا جميعا سنُجري تقييمنا نحن لنتائج الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . غير أنه يمكن القول ، كانعكاس لتقييم يُشارك فيه كثيرون ، بأن هذا الحدث الاستثنائي في جهود نزع السلاح قد مضى شوطا في تسجيل الهموم التي تساور المجتمع الدولي بشأن المسائل الملتهبة الراهنة . ولعل الكثيرين من بيننا يودون أن يشهدوا نتائج أكثر تحديدا ، لا سيما في وجود هذا المجال الواسع للاتفاق على الاهداف المشتركة ، على نحو ما ينعكس في البيانات العامة التي يُدلى بها في الجمعية العامة .

ودون الدخول في تحليل تفصيلي ، يتعين القول بأن الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح لم تكن فشلا أو نكسة لتعددية الأطراف . لم يكن ثمة غالب أو مغلوب ، بل ربما هي مُزايلة مؤقتة . ومع ذلك ، وعلى الرغم من عدم التوصل الى وثيقة ، فانه يجدر ذكر بعض الجوانب الايجابية للدورة . فأولا ، مجرد انعقاد الدورة على النحو المخطط لها يبين ان تعددية الأطراف حية تماما ، ولا يمكن أن يكون هناك سبيل آخر في عالم متزايد الترابط . وثانيا ، بذل جهد حقيقي للتوصل الى حلول وسط ، ولم تحدث مواجهات . وثالثا ، كان المزاج النفسي في الدورة متطلعا الى الأمام إلا أنه غير غافل عن الصعوبات الضخمة التي لا تزال باقية . ورابعا ، كان هناك تسليم واسع النطاق بأن الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ تمثل توافقا تاريخيا في الآراء . وخامسا ، كان وجود قادة العالم - ٢٣ رئيس دولة أو حكومة ، و ٧ نواب لرؤساء الجمهوريات أو نواب لرؤساء الوزراء ، و ٦١ وزير خارجية - شهادة على جدية القصد لدى المجتمع الدولي في نهجه من مشاكل التسلح ونزع السلاح . وأخيرا ، يتعين النظر الى نزع السلاح - النووي ، أو الكيميائي ، أو التقليدي ، والى التدابير الملازمة له ، بوصفها عملية متكاملة ومتواصلة ، تحاول الدول من خلالها معالجة أخطر مشاكل أمن العالم وتطوره بتدابير جماعية .

ولذا فان مهمتنا كمتفاوضين تتلخص في رأب الفجوة ما بين مختلف قناعاتنا ، فيما رسخ منها . ومن المسلم به أن التقدم البطيء ، وإن كان لا يستهان به البتة ، المنجز في مجال نزع السلاح منذ إنشاء الأمم المتحدة ، لا يفتأ يذكرنا بأن مهمتنا أهم من أن تترك لنزوات ، وأهواء ، اللحظة العارضة ، حتى وإن وعُر المسار . واني لأعتقد أنه ينفتح أمامنا مدخل الى فرصة جديدة نتيجة للتطورات والاتجاهات الجديدة والفكر الجديد . ويتوقف علينا الآن أن نغتنم هذه الفرصة عن طريق صياغة أفكار جديدة لمعالجة مشاكل قديمة .

ثمة أفكار جديدة اقترحت في الدورة الاستثنائية . وقدم بلدي خطة عمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية ، وبلا عنف . وتدعو هذه الخطة المجتمع الدولي الى التفاوض بشأن تعهد ملزم بنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعّالة . والخطة لا تشمل الأسلحة النووية فقط ، بل وأسلحة التدمير الشامل الأخرى . واقترح بلدي اتخاذ خطوات لوقف التقدم النوعي لسباق التسلح بمزيد من الانفتاح والتعاون . وأبرزنا مع قادة خمسة بلدان أخرى ، ضرورة التوصل الى نظام وحيد متكامل للتحقق المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة . ونظرنا الى ذلك في خطتنا لا بوصفه مخرجا ثنائيا ، يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحدهما ، بل ولا كمخرج اقليمي . وانما نظرنا اليه من الناحية العالمية ، وحاولنا وضع استراتيجية متعددة الأطراف .

واليوم ، هناك أمل جديد في السلم ، فكان ثمة ترحيب بالتصديق على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بوصفها الخطوة الهامة الأولى في الاتجاه السليم . ويحدونا الأمل أن يتم في القريب التوصل الى اتفاق بين هذين البلدين على تخفيض ترسانتيهما النوويتين الاستراتيجيتين بنسبة ٥٠ في المائة . وهذه التطورات ايجابية ، غير أن تأثيرها يتضاعف كثيرا اذا انتقلت الى الميدان المتعدد الأطراف . اذ ينبغي النظر الى الثنائية والتعددية بوصفهما أمرين يدعم أحدهما الآخر ويعززه .

لقد كانت الهند عضوا في هذه الهيئة الجليلة المتعددة الأطراف منذ ١٩٦٢ عندما ظهرت الى الوجود لجنة نزع السلاح الثمانعشرية . والتزامنا بنزع السلاح ينبثق من إيماننا ب " أهيمسا " "ahimsa" أو اللاعنف ، الذي كان رائد كفاحنا من أجل الاستقلال . إن مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الهيئة الدولية الوحيدة للمفاوضات المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح يتمتع بوضع فريد في نوعه ، فالنجاح في المفاوضات يتطلب روحا توافقية ، والروح التوافقية تتطلب بدورها تفهما أفضل . ويتعين علينا التوصل الى منظور واضح ، لأنه عندئذ فقط يمكننا أن نعكس التزامنا بهدف تحقيق الأمن الجماعي في مفاوضتنا اليومية داخل هذا المؤتمر .

إن الهيئات الفرعية التي أنشئت من أجل بنود معينة في جدول أعمالنا هي في طور إنجاز مهامها . ومما له أهمية كبرى أن اللجان المخصصة لهذه البنود تحرز تقدما في عملها الموضوعي . وفي بندين على الأقل من هذه البنود هما ، الأسلحة الكيميائية ، والبرنامج الشامل لنزع السلاح ، كان هناك التزام واضح جدا بالوصول بالمفاوضات الى اختتام مبكر ناجح . وأود أيضا أن أذكّر بأنني سأواصل بذل جهودي في المسائل ذات الأولوية المتعلقة بنزع السلاح النووي . كما ستكشف المشاورات بغية إيجاد إطار لعمل متنظم ملائم لتناول العمل الموضوعي المتعلق بحظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ، ومنع الحرب النووية .

وإنني لواثق من استطاعتي الاعتماد على حسن استعدادكم وتعاونكم في إرساء الأسس اللازمة لعمل موضوعي منظم أثناء دورة الصيف .

وقبل أن أعطي الكلمة الى ممثلة السويد ، أود أن أرحب ثانية بين ظهرانينا بالسيدة ماي بريت تيورين . الكلمة لك ، يا سيدتي .

السيدة تيوربين (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أرحب بكم ، سعادة السفير تيجا ، في رئاسة مؤتمر نزع السلاح . فنحن ، اذ لا تخفى علينا صعوبة المهمة التي تنتظر الرئيس في هذا الشهر الأول الذي يعقب اختتام الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، على ثقة من استطاعتكم الافادة من مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة جيدا ، ومن خبرتكم الطويلة في إعطاء المؤتمر التوجيه والدفعة اللازمتين لعمله . وأود أيضا الاعراب عن امتناني لسلفكم ، السفير مايستر من هنغاريا ، على حسن قيامه بعمله كرئيس للمؤتمر خلال شهر نيسان/ابريل ، كما أود أن أتجه بترحيب حار الى السفير لويس من اندونيسيا ، والى السفير كوستوف من بلغاريا ، والى السفير رووروو من كينيا ، والى السفير دي ريفيرو من بيرو . ولما كانت هذه هي آخر دورة للمؤتمر يرأس فيها السفير منصور أحمد من باكستان ، فاني أنتهز الفرصة لأوجه اليه الشكر الحار على خدماته الجليلة لقضية نزع السلاح وأتمنى له أطيب التمنيات في مهمته المقبلة . واذ قد سمعت توا أن السفير تين تون من بورما على وشك مغادرة جنيف ، فإن وفدي يشكر له طيب تعاونه ويتمنى له كل النجاح في عمله المقبل .

وكما تقول الحكمة القديمة فان اضاءة شمعة أفضل من لعن الظلام . فلنتناول مهمتنا من هذا المنطلق .

واذ نجتمع هنا في جنيف لدورة عام ١٩٨٨ الصيفية لمؤتمر نزع السلاح ، فمن المحتم أن تكون في طليعة أفكارنا نتيجة الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . لقد انتهت الدورة الاستثنائية منذ أقل من اسبوعين ، دون التوصل الى إتفاق للآراء بشأن وثيقة ختامية . فكيف نقيم هذا الموقف ؟

لقد كانت هناك فرصة فريدة أمام المجتمع العالمي لوضع برنامج متعدد الأطراف لنزع السلاح خلال السنوات المقبلة ولتعزيزه في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة ، حيث صدّقت الدولتان العظميان توا على معاهدة ثنائية بشأن إزالة جميع قذائفهما النووية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية وتعهدتا بالتفاوض حول تخفيض أسلحتهما النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة .

ومن رأي وفدي أن عقد اتفاق في الدورة الاستثنائية قد كان في متناول اليد . ولذا كان يبدو من الطبيعي تخصيص وقت كاف لمحاولة حل القضايا القليلة التي كانت تقف في طريق التوصل الى اتفاق في الآراء ، وهو ما كان يفترض سلفا بطبيعة الحال أيضا توافر إرادة سياسية صادقة لدى جميع المعنيين . وبناء عليه فقد كان من دواعي الاحباط أن الولايات المتحدة اختارت ألا توافق على تمديد معقول للفترة المتاحة للسعي الى حل القضايا القليلة التي تعرقل اتفاق الآراء . ولكنني خلصت الى أن الإرادة

السياسية لجعل المجتمع الدولي ذا تأثير حاسم على جهود نزع السلاح المقبلة ، كانت غائبة . وإن كان على المجتمع الدولي ألا يسمح بتنحيته جانبا في المسائل ذات الاهمية الحاسمة لجميع الشعوب وجميع الدول .

بل أني أجازف فأقول إن الرأي العام العالمي كان يتوقع المزيد ، وكانت لديه كل مبررات توقع المزيد . المزيد من التصميم ، والمزيد من الصبر . وسيصعب على الرأي العام العالمي أن يتفهم ، وقد لا يتقبل بسهولة ، لماذا لم تتح لنا الفرصة في النهاية لكي نبذل قصارى جهدنا لتسوية القضايا المعلقة .

لم يحدث اتفاق آراء نهائي في الدورة الاستثنائية . ولكن هذا لا يعني أنه لم يحدث تقدم . ففي سياق وضع وثيقة توافقية ، تظل الموافقة الضمنية على أي مشروع صياغة ، موافقة مشروطة : لا اتفاق على شيء الى أن يُتفق على كل شيء . ولكن من حقنا جميعا ، مع هذا التحرز ، محاولة طرح تفاسير تستند الى الصيغة التوافقية البادية .

يتعين في المقام الاول التسليم بأنه قد تم التوصل الى اتفاق بشأن عدد من القضايا الهامة . كما كان الاتفاق وشيكا بشأن عدة نقاط من النقاط القليلة المتبقية . وقد تم تقديم تنازلات مهمة من أجل الوصول الى اتفاق للآراء . وأبدى كثير من الوفود تصميما على الوصول الى إتفاق - واستعدادا لدفع ثمنه بتجاوز المواقف الوطنية .

ودعوني أذكر أولا مسألة ذات أهمية خاصة لحكومتي ، وأعني بها التحقق ودور الامم المتحدة . لقد ظهر اتفاق للآراء مفاده توجيه طلب الى الامين العام بإجراء دراسة متعمقة لدور الامم المتحدة في ميدان التحقق . ومن المأمول أن يصلح ذلك كأساس لمواصلة متابعة المسألة في الجمعية العامة .

واسمحوا لي أن استطرد بالتركيز على التطورات الايجابية في الدورة الاستثنائية والتي لها أهمية مباشرة لمؤتمر نزع السلاح . فقد أعيد التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال محفلا لا غنى عنه وتم تقديم توصيات بأن يكثف المؤتمر أعماله بشأن مختلف البنود الموضوعية المدرجة على جدول أعماله . ومما له مغزاه التأكيد ، في المقترحات المتعلقة بمشروع النص ، على أن نزع السلاح النووي لا يزال هدفا ذا أولوية ويمثل مهمة أساسية للمجتمع الدولي . وأعيد التأكيد في هذا السياق أيضا ، على أهمية وقف التجارب النووية وطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يكثف بحثه لهذه المسألة . وفي سياق المشاورات ، تبدّى اتفاق للآراء مفاده دعوة مؤتمر نزع السلاح الى مواصلة العمل من أجل حلول لمسألة حظر الأسلحة الاشعاعية وحظر الهجمات العسكرية

على المرافق النووية . وعلاوة على ذلك كانت هناك محاولة لاتفاق آراء على تشجيع جميع الجهود التي تبذلها كل الدول ، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بما في ذلك الجهود التي ترمي الى زيادة تعزيز نظام عدم انتشار وغيره من التدابير الرامية الى وقف انتشار الأسلحة النووية ومنع هذا الانتشار . وكان هناك اتفاق وشيك بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وبشأن حث مؤتمر نزع السلاح على مواصلة جهوده في هذا المجال . وعلاوة على ذلك ، كان هناك الحاح أثناء الدورة الاستثنائية بأن مؤتمر نزع السلاح ، كمسألة لا تنفك عاجلة ، عليه أن يواصل جهوده لعقد اتفاقية شاملة لحظر الأسلحة الكيميائية .

تلك كلها أمور مشجعة . فقد لقيت أعمال مؤتمر نزع السلاح تأييدا قويا . ولكن بما أن هذا الحكم ينبني كلية على قبول مشروع نص لم يتحقق قط ، فانني لن أطيل الوقوف عنده . ولكن أي استنتاج نستخلصه الآن ؟ وإلام نمضي منه ؟ .

الإجابة هي : فلنواصل أعمالنا . ولا نضيع وقتا في المراثي والتعلات . بل لا بد لنا من أن نتابع أعمالنا بنشاط سواء في مجالات الالتقاء كما تبين أثناء المشاورات في الدورة الاستثنائية ، أو في الميادين الاخرى القليلة ، وإن تكن في بعض الحالات عسيرة ، التي بدا فيها أن مثل هذا الاتفاق للآراء أبعد منالا . ويخطر على ذهني قول لدانيلو دولشي ، المنظم الاجتماعي الايطالي ونصه :

" هناك لحظات تسير فيها الأمور سيرا حسنا فيشعر المرء بالأمل . وهناك لحظات صعبة يشعر المرء فيها أنه مغلوب على أمره . لكن لا معنى للحديث عن التفاؤل أو التشاؤم . فالشيء الوحيد المهم هو معرفة أن الكلمات لا تحرك الجبال . بل العمل ، والعمل الشاق ، هو الذي يحرك الجبال " .

ان معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة ، والتي تزيل جميع قذائفهما النووية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية ، تمثل انفراجا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي . وهي تثير آمالا وتوقعات كبيرة . فمنذ ما يزيد قليلا على الشهر ، تبادل الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشيف وثائق التصديق على المعاهدة . وبدأ القضاء على طائفة بأكملها من الأسلحة النووية . وقد كان هذا وهو آخر تأكيد للمعاهدة التي وُقعت أثناء قمة واشنطن في العام الماضي هو ذروة القمة الرابعة التي انعقدت في موسكو ، بين زعيمي الدولتين العظميين .

وتواصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مفاوضاتهما بشأن إجراء خفض بنسبة ٥٠ في المائة من أسلحتهما النووية الاستراتيجية . ونحن نعرف أن هذه المفاوضات صعبة من الناحية التقنية . ونفهم أن المعاهدات يجب أن تصاغ بحرص تيسيرا للتصديق عليها وتفادي المشاكل المتعلقة بالتنفيذ والامتثال . ومع ذلك ، فنحن نحث الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على التعجيل بهذه المفاوضات .

ويحدوني الأمل في أن تسفر هذه المباحثات عن اتفاق في فترة زمنية قصيرة نسبيا . وأجد أنه مما يبعث على الأمل بصفة خاصة في هذا المجال تأكيد وزير الخارجية جورج شولتز قبل الدورة الاستثنائية بأن هذه هي الأولوية القصوى للولايات المتحدة في مجال الحد من الأسلحة ، وتأكيده بأن الدولتين العظميين ستبذلان أقصى جهودهما لعقد هذه المعاهدة خلال العام الحالي . وسيكون عقد معاهدة لخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية الأمريكية والسوفياتية بنسبة ٥٠ في المائة خطوة بالغة الأهمية لنزع السلاح . وسيثبت أيضا أن تغييرا سياسيا رئيسيا قد حدث في العلاقات الدولية . وستثبت الدولتان العظميان للعالم بعقدهما تلك المعاهدة أنهما قد بدأتا في التماس طرق تعاونية لبناء الأمن بدلا من التنافس في سباق للتسلح لا ينقطع .

ولقد ابتكرت لجنة بالم مفهوم الأمن المشترك . حيث ذكرت أن نظرية الأمن المشترك يجب أن تحل محل الوسيلة الحالية للردع بالأسلحة . فالسلم الدولي يجب أن يرتكز على التزام بالبقاء لا على التهديد بالتدمير المتبادل . وفي عصر يتهدد فيه البشرية الفناء الشامل بالأسلحة النووية فان فكرة الحرب كاستمرار لسياسات فاشلة لم تعد خيارا مطروحا . ومفهوم الأمن المشترك يتيح نظرية صالحة كتعبير عن العزم المشترك على البقاء في إطار أيديولوجيات مختلفة . ويمكن اعتبار معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى إحدى الدعائم لاقامة الأمن المشترك . وستعزز معاهدة بشأن خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة نشوء نظام للأمن بواسطة التعاون ونزع السلاح .

ولئن كان هناك ما يبرر قدرا من التفاؤل في بعض ميادين نزع السلاح ، أو على الأقل إحساسا بتعاظم التوقعات المرجوة من مفاوضات جارية أو مقبلة - مثل محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ، ونزع السلاح الكيميائي والأسلحة التقليدية في أوروبا - فلا يتناول يمس هذا التفاؤل ، أو هذه التوقعات ، مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية الآن . لقد وصلت واحدة من أخطر مهام نزع السلاح الى طريق مسدود . ومع ذلك فتلك هي أكثر المهام الحاحا لأعمال نزع السلاح . ولا تزال ضرورة التوصل الى حظر للتجارب النووية ضرورة بالغة الالحاح مثلما كانت في أي وقت مضى . وحتى نهاية العام الماضي كان قد أجري أكثر من ٦٠٠ ١ تفجير نووي . ولا تزال التجارب مستمرة . وفي خلال العام

الماضي أجرت جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية هذه التجارب على رغم تطاول استبشاع المجتمع الدولي ، وتحديا للاحتجاجات القوية من البلدان المجاورة . وقد قدمت الدول الحائزة للأسلحة النووية طائفة متنوعة من الأسباب التقنية والاعذار السياسية - مثل التوثق والسلامة وما الى ذلك - لكي تبرر ما لا تبرير له . ولكن من الواضح أن التجارب النووية تجري لغرض رئيسي هو تطوير تصميمات أسلحة لا تنفك تزداد كفاءة . وفي الوقت نفسه ، يقال لبقية العالم - الذي تهدده هذه الأسلحة تهديدا مميتا - إن الأسلحة النووية لا توجد الا للردع ، وأنها لن تستخدم قط . ومع ذلك ، فهي تحتاج على ما يبدو الى التحسين المستمر ، والى تزويدها بقدرات حربية قتالية أكثر فعالية ، وهكذا يستمر سباق التسلح النوعي - لا لمصلحة أحد .

والجدير بالتكرار أن المفاوضات الثنائية التي لا تستهدف إلا تنظيم استمرار التجارب ، هي مفاوضات لا تلبي مطالب وتوقعات جميع الدول تقريبا ، خارج النادي النووي . فليس مطلبنا هو تمكين الدول الحائزة للأسلحة النووية من تحقق كل منها من استمرار تجارب الآخر بل تمكين المجتمع الدولي من التحقق من عدم إجراء أية تجارب نووية . وقد قيل ، على لسان الادارة الامريكية الحالية ، بوجوب جعل حظر التجارب تاليا في الأولوية لأولويات أخرى أكثر الحاحا ، من قبيل التفاوض على اجراء تخفيضات جوهرية في ترسانات الأسلحة النووية . والآن ومثل هذه التخفيضات الجوهرية تبدو أقرب منالا ، طبقا لتصريحات الجانبين معا ، فان حظر التجارب يبدو مع ذلك بعيد المنال كدأبه في أي وقت مضى .

ومن المحتم إعطاء أولوية عالية للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن اجراء حظر شامل للتجارب . ويزيد من هذا ضرورة ، أن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب يتطلب أعمالا تحضيرية مسهبة ، بقدر ما أن المفاوضات الثنائية لخفض الأسلحة النووية تتطلب بالقطع وقتا وحرصا .

وينبغي إقامة شبكة عالمية لمحطات رصد الاهتزازات ؛ واختبار عملها وأدائها تمهيدا لمعاهدة لحظر التجارب . وقد قام فريق الخبراء العلميين بعمل قيّم في هذا المجال ، ولكن يلزم بعض العمل الاضافي ليصبح نظام التحقق الدولي مستعدا للعمل وللأداء حال نفاذ الاتفاقية .

ومن الجوهري الافادة من أوجه التقدم العلمية والسياسية المتوازية في ميدان التحقق . وقد جرى تبادل آراء بنّاء أثناء مؤتمر مبادرة الدول الست بشأن رصد حظر التجارب النووية في لينكوبينغ ، بالسويد ، في أيار/مايو هذا العام . وتم التشديد أثناء هذا المؤتمر على ضرورة التحقق الكافي ونوقشت مناهج مختلفة ، من قبيل الرصد السيزمولوجي ، والتحقق بواسطة التوابع الاصطناعية ، والتفتيش الموقعي .

ومن المحزن أن يخلص المرء الى أن المحادثات الثنائية الجارية بشأن التجارب النووية لا يمكن أن تساعد على إحراز أي تقدم في مسألة حظر التجارب ، فيما عدا احتمال مساعدة الطرفين على توضيح بعض من اهتماماتهما المتعلقة بالتحقق . ولكن التركيز ينصب فيما يبدو على التحقق من التجارب الجارية ، وامتثالهما لعتبات ذات أهمية محدودة لنزع السلاح .

ولكن لا يكفي الاتفاق على التصديق على بضع معاهدات عتبات لا مغزى لها أو يكاد . وليس من المقبول إغفال النداءات الى وضع معاهدة متعددة الاطراف لحظر التجارب . ومن الخطر إغفال مخاطر انتشار الأسلحة النووية . ويجب أن تستهدف المباحثات الثنائية المتعلقة بالتجارب النووية ، اذا ما أريد أن تصبح ذات أهمية حقيقية للمجتمع العالمي ، وضع اتفاقات للحد من قوة انفجار التجارب النووية وعددها الى مستوى له مغزى عسكري حقيقي . وينبغي أن تشكل مثل هذه الاتفاقات خطوات في اتجاه معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد مبكر ومحدد .

وأود هنا أن أضيف أنه قد تم التركيز في الاسبوع الماضي على مسألة عدم الانتشار عند الاحتفال بالذكرى العشرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي بيان مشترك لوزراء خارجية البلدان النوردية صدر بمناسبة هذه الذكرى ، استرعوا الانتباه الى اسهام المعاهدة اسهاما ذا شأن في الاستقرار والأمن الدوليين . فهي صك حيوي لمنع انتشار الأسلحة النووية وتظل أهم اتفاق لتحديد الأسلحة تم التوصل اليه بصفة متعددة الأطراف حتى الآن .

وينبغي لأعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ولحظر الهجمات على المرافق النووية أن تستمر في اتجاه حل المسألتين قيد النظر . إن أي هجوم عسكري على مرفق نووي سيؤدي الى تدمير شامل ويظل هو الطريق الوحيد لشن حرب اشعاعية . ومن صالح جميع الدول حظر مثل هذه الهجمات . ونحن نناشد جميع الدول المشاركة أن تبذل قصاراها لافساح الطريق أمام هذا الاتفاق الذي ستكون له أهمية عظمى لأمن جميع الدول ، سواء من كانت لديها منشآت نووية أو من لم تكن لديها .

ولقد ظلت اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تعمل منذ عام ١٩٨٥ . ومن أسف أن اللجنة لم تتوصل طوال هذه الفترة سوى الى نتائج محدودة . وأسهمت المناقشات حتى الآن في تحسين فهم عدد من المشاكل وفي زيادة ايضاح رؤية المواقف المختلفة . فأولا ، تم التسليم بصفة عامة بأنه ينبغي الاضطلاع بأنشطة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه وفقا للقانون الدولي ، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة . وثانيا ، كان هناك ادراك متزايد للحاجة الى دعم وتعزيز النظام القانوني الحالي للفضاء الخارجي . وثالثا ، أكدت معظم الوفود ، بما فيها وفدي ، ان الهدف

الشامل لاعمال مؤتمر نزع السلاح في هذا الميدان ينبغي أن يكون هو الهدف الطويل الاجل المتمثل في فرض حظر كامل على استحداث الاسلحة الفضائية واختبارها وانتاجها ووزعها .

والى حين بلوغ هذا الهدف الشامل ، فقد ذكرت السويد ، الى جانب عدة وفود أخرى ، أن فرض حظر على الاسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية قد يكون تدبيرا جزئيا بالغ الالحاح . وبغية تحقيق مزيد من التقدم في أعمال اللجنة المخصصة فهناك حاجة ملحة لاجراء بعض الاعمال التمهيدية التقنية . وأود اغتنام هذه الفرصة لاكرر الاقتراح السويدي القاضي بأن يتم في نطاق المؤتمر تنظيم اجتماع لخبراء حكوميين لمدة محددة وذلك للتصدي على سبيل المثال للتعريفات وتقنيات التحقق ذات الصلة بجهدنا المشترك لمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

ولقد كرس مؤتمر نزع السلاح جانبا كبيرا من الوقت وبذل جهودا مشتركة جمة في سبيل عقد اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية . ولدينا ما يدعو الى القلق العميق . فان الاسلحة الكيميائية تستخدم الآن فعليا . وفي الاسبوع الماضي فحسب أرسل الامين العام بعثة أخرى من ثلاثة خبراء للتحقيق في أحدث المزاعم المتعلقة باستخدام الاسلحة الكيميائية ، وهي بعثة تضم كأعضاء السفير بيراساتيغي وخبيرين أحدهما اسباني والآخر سويدي . ولا تُعرف حتى الآن الاستنتاجات التي توصل اليها الفريق ، ولكن نتائج التحقيقات السابقة لا تترك مجالا لاي تفاؤل . وتدين السويد تكرار استخدام الاسلحة الكيميائية ، الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي . ويجب ألا تتكرر قط مآسي من قبيل مأساة حلبجة .

وعلاوة على ذلك ، فثمة دلائل على أن هذه الاسلحة تنتشر الى ترسانات وطنية أخرى . وكأن هذا ليس كافيا ، بل يبدو أنه تجري زيادة تطوير وتحسين تكنولوجيا الاسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية . وتبرز هذه الدلائل المزعجة السبب الذي ينبغي من أجله أن يكون رائدنا جميعا الاحساس بضرورة الاسراع البالغ في جهودنا التفاوضية المقبلة . وتبين هذه التطورات أيضا ، بوضوح كبير ، أن عقد اتفاقية ليس أمرا ملحا فحسب بل وأن الاتفاقية يلزم أن تكون ذات طابع عالمي وشامل . وقد تعطل التدابير الجزئية أو المؤقتة أو تعوق على نحو خطير عقد اتفاقية شاملة . وثمة تعهدات مؤكدة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، في آخر اجتماع للقمة ، بغرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية . ولكن لا بد من القول بأن هذه التصريحات على أعلى المستويات ، تفتقر على نحو مؤسف لاية صياغة حازمة تساعد على التعجيل بهذه المفاوضات وانهائها في خلال وقت محدد . وقد بينت التجربة فيما يتعلق بمختلف المفاوضات المتعددة الاطراف أن مثل هذا " الموعد النهائي " يمكن أن يكون مفيدا . فهو يساعد على تجنب تشتيت الانتباه في التفاصيل على نحو قد يكون معوقا أكثر منه بناء ، وينشط العملية السياسية اللازمة لاتخاذ القرارات الفعالة .

وأود في هذا الصدد أن أشير الى ما قاله منذ شهر مضى نائب مستشار جمهورية المانيا الاتحادية ووزير خارجيتها ، السيد غينشر ، الذي حث الدورة الاستثنائية على أن تحشد ثقلها السياسي كله بحيث " يمكن عقد الاتفاقية قبل نهاية السنة " ، وأود أن أعرب عن اتفاقي معه . وقد ظهر أثناء الدورة الاستثنائية أن هناك ارادة عامة على متابعة المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية بالحاح وتصميم . وسيكون على مؤتمر نزع السلاح أن يواصل أعماله انطلاقا من هذه الروح . ويدرك وفدي بطبيعة الحال انه ما زال يتعين حل عدد من مشاكل الصياغة المعقدة ، وليس لدينا ما يدعو الى التهوين منها . وقد أولت السويد دائما ، كما تعلمون ، اهتماما خاصا لمختلف جوانب التحقق . أما وقد قلت هذا ، فانني أصر على انه يمكن حل هذه المشاكل المتبقية اذا ما ساد حسن النية .

ومما لا شك في أن احدى هذه المسائل وهي مبادىء ونظام تدمير الأسلحة الكيميائية ، مسألة خطيرة . ولكنني مقتنع بأن هذه المسألة يمكن حلها وفق الأسس التي وضعت بالفعل أثناء المشاورات مع بعض الوفود المعنية على أوثق نحو . كما انني لا أرى أية مشاكل كبيرة يمكن أن تمنع الاتفاق على نظام مفصل بما فيه الكفاية لضمان عدم الانتاج مستقبلا ، أو الاتفاق على آلية للتفتيش الالزامي بالتحدي ، أو بهذه المناسبة ، الاتفاق على هيئة دولية لرصد تنفيذ الاتفاقية .

فلنضم جهودنا لانجاز هذه الاعمال في أسرع وقت ممكن . ان ذلك لن يكون مجرد اتفاق مهم لنزع السلاح من شأنه أن يعزز الأمن للجميع . بل سيكون أيضا انتصارا تمس الحاجة اليه للدبلوماسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح ، ولهذه الهيئة التفاوضية ، وللوفود المشتركة هنا .

ان الوقت ليس في صالحنا ، لا في حالة الأسلحة الكيميائية ، بل ولا في أية مسألة أخرى تطرقت اليها هنا . وعلى مؤتمر نزع السلاح أن يمضي قدما في أعماله . وكما لاحظ دانيلو دولشي : فإن الكلمات لا تحرك الجبال . أما العمل ، والعمل الشاق ، فيحرك الجبال .

الرئيس (تحدث بالانكليزية) : أشكر ممثلة السويد الموقرة على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها للرئيس . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل يود أي ممثل آخر تناول الكلمة ؟

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الموقر .

السفير فريدرسدورف (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر ، يا سيادة الرئيس ، على السماح لي بالحديث . انني أتناول الكلمة لاعارض وأرفض ما جاء في مقدمة بيان سفيرة السويد الموقرة وما وجهته من انتقاد للولايات المتحدة ، وتهجمات على الولايات المتحدة ، فيما يخص الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح التي استكملت مؤخرا . ولا أعتقد أن أيا ممن حضر الايام والساعات الاخيرة من الدورة في نيويورك يمكن أن يلوم الولايات المتحدة على تفانيها في محاولة السعي الى توافق للآراء حول احدى الوثائق . وكما يذكر الحاضرون منكم هنا اليوم وكانوا في نيويورك ، فقد كان للولايات المتحدة على أعلى مستوى أثناء الساعات الاخيرة من الدورة السفير هانسن من واشنطن . وكان سفيرنا لدى الامم المتحدة فرنون وولتز ، حاضرا طيلة الليل في محاولة للتوصل الى توافق للآراء . وأعتقد أنكم جميعا تذكرون أن الولايات المتحدة وافقت ، بالرئاسة البارعة للسفير احمد ، على ايقاف عقارب الساعة عند منتصف الليل والاستمرار في دورة من الوقت الاضافي التي شاركنا فيها بأكبر قدر ممكن من الجهد . وكما تعلمون ، فقد عملنا طيلة الليل . ولم تورد سفيرة السويد أي ذكر لما واجهته الوفود الاخرى من مشاكل خطيرة بشأن الوثيقة الختامية ، بما في ذلك الصيغة التي اعترضت عليها بعض الوفود والمتعلقة بتسمية بلد معين من الشرق الاوسط وبلد معين من جنوب افريقيا . كما أنها لم تذكر البتة المشاكل التي اعترضت وفودا أخرى بشأن مسألة الانتشار والفرع المتعلق بالاسلحة التقليدية . واختارت أن تفرد الولايات المتحدة بوصفها الجهة المثيرة للاستفزاز والسبب في كل ما حدث من فشل . وكما قال الجنرال وولترز في اللجنة الختامية للدورة الجامعة ، فقد كانت توجد عقبات حادة تتعلق بالامن الوطني والسياسة الوطنية لم يكن بالامكان ولن تتم المهادنة فيها . ولكن إلقاء اللوم على الولايات المتحدة لفشل الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، مع وجود ١٥٩ دولة ذات وجهات نظر متفاوتة تؤثر في المصالح والاهتمامات الاقليمية والوطنية ، فهذا ليس غير دقيق فحسب بل ينطوي على إساءة بالغة واهانة عميقة لوفدي بالنظر الى ما بذلته حكومتي من جهد في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . ان سجل الولايات المتحدة بشأن نزع السلاح واضح جدا . فقد قمنا بعمل شاق خلال السنتين الماضيتين من أجل عقد معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى مع الاتحاد السوفياتي والتي تم توقيعها . ونعمل بهمة من أجل التوصل الى معاهدة حول المحادثات المتعلقة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، ونعمل هنا في جنيف من أجل التحقق من حظر التجارب والاسلحة الكيميائية ، وبكل بساطة لا نستطيع قبول ما وجهته السفيرة من السويد من انتقاد لسجل الولايات المتحدة في مجال نزع السلاح .

الرئيس : (تحدث بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد .

السفيرة تيوربين (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد أصغيت باهتمام كبير للبيان الذي ألقاه سفير الولايات المتحدة ، ولعل تعليقي الوحيد على ما قاله زميلي الموقر هو أن الحقائق التي عرضتها في بياني تتحدث عن نفسها . وخلال هذا الحدث التاريخي عندما كان واضحا أن عملا شاقا كان يتم في الساعات الاخيرة ، كما يجري عادة في المؤتمرات الدولية - فان حل المشاكل يتأتى دائما في الساعات الاخيرة - وأقول أن كل واحد بذل قصارى جهده حتى الآن ، فانه كان من الطبيعي آنذاك تخصيص وقت كاف . وان تجربتي من المؤتمر في ستكهولم عندما أوقفنا عقارب الساعات هي انه يمكن التعويض عن ذلك ببعض الساعات الاضافية لنتيح لانفسنا بعض العون . واسمحوا لي فقط أن أكرر ما قلته . لقد كان من الطبيعي تخصيص ما يكفي من الوقت لمحاولة حل القضايا القليلة التي وقفت في طريق التوصل الى توافق للآراء الذي بطبيعة الحال يفترض كذلك الارادة السياسية العامة من جانب جميع المعنيين وكان قلقي بالطبع هو أن الولايات المتحدة اختارت عدم الموافقة على تمديد معقول للوقت المتاح للسعي الى حل القليل من القضايا والامر الآخر هو كيفية تأويل الحقائق ، وفي هذا الصدد لا يسعني الا أن أشير الى انه يوجد فارق في هذا بيني وبين السفير فريدرسدورف . ومع ذلك فأملي أن نتفق على بقية ما جاء في خطابي حيث قلت إنه قد آن الاوان لكي نمضي قدما ونعمل جميعا بجد من أجل حل المشاكل التي يتعين على هذا المؤتمر حلها .

الرئيس (تحدث بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل باكستان الموقر ، السفير منصور احمد ، ليتناول الكلمة .

السفير احمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي سروري أن أراكم تتبوءون مقعد الرئاسة . وكما قلتم ،أنتم وأنا نأتي من نفس المنطقة - ويمكنني أن أضيف انها أفضل منطقة في هذا الجزء من العالم وأقول هذا دون خشية من التناقض لأن كلا من معاونكم ومعاوني يأتيان من هذه المنطقة .

انكم ، يا سيادة الرئيس ، تمثلون بلدا يعتبر جارا عظيما لباكستان ، ولقد كنتم صديقا طيبا وزميلا في غاية العون . ولا يساورني أي شك في أنكم ستسيرون أعمال هذا المؤتمر خلال هذا الشهر بامتياز بالغ . واسمحوا لي أيضا ، يا سيادة الرئيس ، بأن أرحب بزملائنا الجدد في المؤتمر - فقد كان لي بالفعل شرف العمل معهم على نحو وثيق وانني على يقين من أنهم سيتركون بصماتهم على العمل في المؤتمر .

ان هذه هي آخر مرة أحضر فيها المؤتمر وقد تأثرت بالغ التأثر بالاشياء الرقيقة جدا التي قالها عني زملائي هنا وفي نيويورك . ولا يسعني الا أن أعزو ذلك الى كرمهم غير المحدود ومشاعر الصداقة التي يكنونها نحوي . واني اذ أهم بمغادرة

جنيف ، أود أن أسجل مشاعر امتناني وتقديري البالغ لما تلقيته من زملائي من صداقة وعون ، وأقول هذا لأن الأشهر القليلة الأخيرة من ارتباطي بمؤتمر نزع السلاح كانت كثيفة جدا وتمخضت عن نوع التعاون الذي ربما لم يشاهد في غيره من المحافل المتعددة الأطراف . واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد كوماتينا ، أميننا العام ، الذي كان مرشدا وصديقا وقد أفدت دائما من محادثاتي معه ، وكانت نصيحته بشأن المسائل الهامة تأتي دائما في حينها وكانت بناءة ، وأقدم له شكري المقرون بالامتنان البالغ وكذلك الى فريقه القدير جدا .

انني أغادر جنيف بعد مكوث دام سبع سنوات ونصف . وبالاضافة الى مسؤولياتي الاخرى هنا ، فقد كانت هذه أيضا هي الفترة التي ارتبطت فيها بمؤتمر نزع السلاح وكانت بالنسبة لي فترة تعلم وتكوين المزيد من الفهم لمسائل نزع السلاح التي نعلم جميعا انها في غاية التعقيد . وكذلك كانت فترة اكتسبت فيها العديد من الاصدقاء ولا أشك في أن هذه الصداقات التي جعلت العمل في مؤتمر نزع السلاح بهذا القدر من اللطف ستدوم كما لا يساورني أي شك في انه بالنظر الى طبيعة مهننا ، فان خطانا ستلتقي ثانية وأتطلع بالتأكيد الى ذلك بسرور كبير .

لم يتح للعديد ممن عملوا في مؤتمر نزع السلاح شرف التناوب حول هذه المائدة المستطيلة تناوبا تاما . وفي حقيقة الأمر ، عندما بدأت في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ كنت أجلس على مسافة أربعة مقاعد الى يسار مكاني الآن . ولكن هذا مكنني من أن استمتع بالنظر الى هذه الغرفة من جميع منظوراتها ، ونظرت وتأملت وصف خوزيه ماريا سرت لاختراع أول آلة ، وتطور العبودية ، والتقدم العلمي ، ونتيجة الحرب - الموت والدمار للمنتصرين والمهزومين على السواء ، وأخيرا ، أمله في عالم بلا حروب ، ولدي سبب للاعتقاد بأن هذه الأفكار ستظل مصدر الهام للمؤتمر .

لقد أشير الى الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . ولا يمكنني اخفاء مشاعر خيبة الأمل إزاء عجزنا على انتاج وثيقة ختامية للدورة . ولكنني على يقين تام بأن ما تبذله جميع الوفود من جهود صادقة وعازمة جدا لن تذهب سدى . وحسبما أشارت السفيرة تيورين في خطابها ، أنتجت الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح درجة من نقاط الالتقاء حول تشكيلة واسعة من المسائل الهامة أكبر مما كان يمكن للمرء أن يتوقعه . وانني على قناعة بأن نقاط الالتقاء هذه من حيث المفهوم والنهج على حد سواء ، سيكون لها تأثير مفيد على عملية نزع السلاح . واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأسجل ثانية امتناني وتقديري لما قدمه الي الجميع أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح من تعاون غير ضنين وورقة لا تفتر . أشكركم ، يا سيادة الرئيس ، وأشكر جميع زملائي ثانية على صداقتكم التي سأعتز بها على الدوام .

الرئيس (تحدث بالانكليزية) : أشكر السفير منصور احمد على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس . اذا لم يكن هناك متحدثون آخرون أود الإدلاء ببيان موجز .

أود أن أعلمكم بأنني طلبت من الامانة أن تعمم اليوم ورقة العمل CD/WP.343 التي تتضمن مشروع برنامج العمل الذي يمكن أن نناقشه ثانية يوم الخميس ١٤ تموز/يوليه في جلسة غير رسمية ، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الداخلي ، والذي آمل أن نعتمده في جلسة عامة مستأنفة في اليوم نفسه .

وكما ترون ، فالنص لا يحتاج الى أي شرح تفصيلي . وتخصيص الوقت للبنود المدرجة على جدول الاعمال يحتذى على نحو وثيق حذو ما هو متفق عليه في دورات سابقة ، وترتيب النظر في البنود مماثل لما كان عليه في الجزء الاول من الدورة السنوية . وكان يتعين علي بالطبع أن أضع في الاعتبار قصر مدة الدورة كي أحقق التوازن اللازم ، وستلاحظون ، على سبيل المثال ، انه خصص لجميع البنود الموضوعة اسبوع واحد ، باستثناء ما يتعلق بضمانات الامن السلمية والاسلحة الاشعاعية التي يفصل بينها اسبوع واحد . وبرنامج العمل هذا يفترض أن الموعد النهائي سيكون ١٥ أيلول/سبتمبر ، مع ترك يوم واحد كإحتياطي في حالة بروز صعوبات في كتابة التقرير . والفترة القصيرة نسبيا بعد التقرير الخاص للدورة الاستثنائية سيؤدي بنا ، حسبما افترض ، الى تقرير أقصر للجزء الثاني من الدورة . وقد يُستصوب في هذا السياق أن نبحث معا مسألة الموعد النهائي بالضبط .

لقد تحدد التاريخ المستهدف لاختتام أعمال الهيئات الفرعية المخصصة ليكون ٥ أيلول/سبتمبر ، على الرغم من انه في بعض الحالات يمكن أن نتوقع مواصلة العمل فيما اذا كانت هناك احتمالات لاحراز مزيد من التقدم في مسائل معينة . وبما أن الامم المتحدة ما زالت تواجه حالة مالية طارئة ، فينبغي بذل كل جهد ممكن لاختتام عمل الهيئات الفرعية بحلول التاريخ المحدد .

سأرفع الآن هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٢ تموز/يوليه .

ترفع الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠